([1]) جمال عطية، تجديد الفقه الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر، دمشق سوريا، 1420هـ/2000م ص18ـ19. ([2]) وهذا ما يقرره الدكتور جمال عطية نفسه، المرجع السابق ص15. ([3]) سلك ابن رشد في البداية هذا المنهج في العناية بإبراز أمهات مسائل الباب، أو الكتاب من كتب البداية. ([4]) د. وهبة الزحيلي، تجديد الفقه الإسلامي، المصدر السابق (اشترك في هذا الكتاب مع د. جمال عطية) ص213. ([5]) حسام الدين كامل الأهواني: "المنهج المقارن في دراسة القانون" ضمن "ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري"، البحوث المقدمة للندوة، قطر، 1997 ح/ص 303. ([6]) المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين الكركي، جامع المقاصد في شرح القواعد، تحقيق مؤسسة آل البيت لاحياء التراث (مقدمة) ج1 ص، ذ قم 1408. ([7]) نقلاً عن جمال عطية في كتاب تجديد الفقه الإسلامي ص 40ـ411. ([8]) قدم طارق البشري المستشار بحثاً مهماً في هذا في ندوة تدريس القانون بجامعة قطر ج2، ص645ـ666. ([9]) انظر جمال عطية، المرجع السابق ص40. فؤاد محمد ممدوح: تحديث كتب الفقه، بحوث ندوة تدريس القانون ج2، ص535. ([10]) مصادر الحق ج1، ص6. ([11]) مصادر الحق، ج1، ص40. ([12]) د. محمد وحيد الدين سوار "الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون المعاصر من حيث أهميتها ونهجها وصعوباتها" ندوة القانون جامعة قطر ج2، ص694. ([13]) الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة 1979، ص511. ([14]) ابن القيم، اعلام الموقعين عن رب العالمين، ج4، ص204. ([15]) يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة ص 48. ([16]) د. حسن الترابي، قضايا التجديد؛ نحو منهج اصولي، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم 1990، ص 176ـ177. ([17]) انظر مقدمتنا لكتاب ابن النفيس: المختصر في علم اصول الحديث، الجزائر 1422هـ 2001 ص72، وهذا ناشئ منذ نظام الملك (ن 485هـ) في المدارس التي اسسها وجعلها تقتصر على العلوم الشرعية واللغوية.